سواسية SAWASIAH

العدد الثالث

مارس ١٩٩٥ ■ يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS

السلام و حقوق الإنسان

بهذا العدد تبدأ سواسية سلسلة من الاعداد الخاصة ، والتى تدور أغلب موضوعاتها حول احدى القضايا الاساسية لحقوق الإنسان ، و التى تشكل احد محاور اهتمام مركز القاهرة فى لحظة معينة.

فى هذا العدد سيجد القارىء إلى جانب أبواب "سواسية" التقليدية، معالجة متعددة الجوانب لقضية العلاقة بين السلام و حقوق الإنسان.

من المسلم به أن الحروب - دولية أو إقليمية أو أهلية - هى أشد أعداء حقوق الإنسان، ففى أثنائها ترتكب أشد إنتهاكات حقوق الإنسان، جسامة ووحشية ، وتصبح أبسط حقوق الإنسان مهددة ، بداية بحقه فى الحياة.

و من المسلم به أيضا أن الحياة فى سلام هى شرط بديهى مطلوب للتمتع بحقوق الإنسان.

ترى هل هذا يعنى أن على منظمات حقوق الإنسان أن تقبل بالسلام بأى ثمن؟، هل لها دور فى التفاوض على السلام؟، ماهو موقفها من المقاومة الوطنية للإحتلال باعتبارها احد أشكال العمل المسلح العنيف؟

لا شك أن هذه الأسئلة و غيرها طافت و تطوف دائما بأذهان المعنيين بحقوق الإنسان، و بينهم الباحثون فى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، و لكن مناسبة هذا العدد، هى دعوة تلقاها المركز من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لإبداء وجهة نظره فى هذه القضية، و قد وجدت "سواسية" أنه من المناسب أن تعرض لوجهات نظر أطراف أخرى فى هذه القضية، من خلال عدد من الوثائق التى نشرت قبل المؤتمر (منظمة العفو الدولية، عدد من المنظمات الأمريكية) أو خلال المؤتمر (وجهتى نظر من واقع المشكلة فى لبنان و الفيليبين) إلى جانب عرض مداخلة مركز القاهرة و المناقشات الساخنة التى دارت حولها

المحرر

■ داخل العدد ■

- الأزمات و حقوق الانسان. ص٢
- إنه السلام القائم على حقوق الإنسان. ص٣
- فقط السلام العادل. ص٥
- حقوق الإنسان و عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية. .....ص ٦
- حقوق الانسان و الصراعات الداخلية المسلحة. .....ص ٦
- سلام موازين القوى يشعل الحروب. .....ص ٧
- كيف نحفظ السلام دون انتهاك حقوق الانسان.؟ .....ص ٨
- تجديد الفكر القومى فى إطار الديمقراطية و حقوق الإنسان. .....ص ١٠
- هل هناك إمكانية لإتفاقية إقليمية أفضل لحقوق الإنسان؟. .....ص ١٢

سواسية
SAWASIAH
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
هيئة علمية مستقلة

٩ شارع رستم - جاردن سيتى - الدور السابع - شقة ٣٥ - القاهرة.
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء
د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. احمد عثمان (تونس)
أ. اسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال عبد الهادي (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبد الله النعيم (السودان)
د. عبد المنعم سعيد (مصر)
د. عزيز ابو حمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد امين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير:
بهى الدين حسن

مستشار البحوث
د. محمد السيد سعيد

الأزمـــات وحقـــوق الإنســـان

تحت هذا العنوان عقدت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ندوتها فى اليوم الأول لمؤتمرها العام الثانى والثلاثين، وقال دانيال جاكوبي الرئيس الفخرى للفيدرالية أن سقوط حائط برلين ونهاية الحرب الباردة قد أثار آمالا عظيمة حول مستقبل العالم، ولكن الآمال سرعان ماتبددت، فقد حلت فترة جديدة من اللاستقرار والأزمات، مما طرح أسئلة جديدة على مناضلى حقوق الإنسان.

وقد ناقشت الندوة ٦ قضايا رئيسية من خلال أوراق عمل قدمها ١١ خبيرا بينهم اثنان من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

كان المحور الأول عن «الانهيارات الاقتصادية الاجتماعية - الاعتماد المتبادل والتضامن». وتحدث فيه بيير سلامة أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس وأنطونيو جارسيا الرئيس الفخرى للرابطة الأسبانية لحقوق الإنسان.

والمحور الثانى عن «الانتماء الوطنى والحركات القومية»، وتحدث فيه ماما روديوف من السنغال ،هيثم مناع مسئول العلاقات الدولية بلجان الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في سوريا، وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة.

المحور الثالث عن «النضال ضد إفلات مرتكبى الجرائم ضد حقوق الإنسان من العقاب»، وتحدث فيه ريتشارد جولدستون عضو المحكمة الدولية لمحاكمة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية فى يوغسلافيا السابقة ورواندا.

المحور الرابع عن «المنظمات وروابط حقوق الإنسان كقوة صاعدة جديدة»، وتحدثت فيه كاثرين شوكيى مسئولة مكتب أفريقيا بالفيدرالية الدولية وسيسيليا جيمنيز من تحالف منظمات حقوق الإنسان بالفبليبين.

المحور الخامس: «نحو تفعيل الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان»، وتحدث فيه د. مادجير بن شيخ أستاذ القانون بجامعة الجزائر، وكارمن فيرربنا رئيس الرابطة الأسبانية لحقوق الإنسان

المحور السادس عن حقوق الإنسان وعملية السلام وتحدث فيه بهى الدين حسن، وكان يفترض أن يعقب عليه أموس جيل مدير منظمة الحريات المدنية بإسرائيل.

كان نظام الندوة يقضى بأن يعرض الخبير الأول فى كل محور لورقته ثم يعقب عليه الخبير الثانى أو يقوم بمداخلة مستقلة، وبعد انتهاء الخبراء من عرض وجهات نظرهم، يتوزع أعضاء المؤتمر إلى ستة مجموعات عمل لمناقشة أوراق العمل التى عرضت فى المؤتمر، على أن يعد رئيس كل مجموعة تقرير بالمناقشة والتوصيات تعرض على المؤتمر فى اليوم الثانى.

بعد أن عرض بهى الدين حسن ورقته، اكتفى أموس جيل، بوصفها بأنها مداخلة سياسية لا صلة لها بحقوق الإنسان، ،و قال أنه سيعرض وجهة نظره فى مجموعة العمل. وهناك جرت مناقشات ملتهبة بمشاركة ٣٥ مشاركا بينهم (٣) المغرب، (٢) فلسطين، (١) السودان، (٣) مصر، (١) لبنان، (١) الكويت. وأدارها دافيد جولدبرج مدرس العلوم السياسية بجامعة لندن.

كانت وجهة نظر أموس جيل - التى لقيت المساندة من سابين ميسيستر (الفرع البلجيكى للفيدرالية)، وبوريس بوستينسيف (روسيا) - تتخلص فى: أن منظمات حقوق الإنسان يجب أن تتخذ موقفا حياديا فى النزاعات المسلحة، وأن أولويتها الأولى هي التواصل إلى السلام بأى ثمن، وأن ما يجرى الآن بين الفلسطنيين والإسرائيليين - على سبيل المثال - هى عملية سلام فعلية، ولا يمكن لمنظمات حقوق الإنسان إلا أن تساندها، فالمآخذ عليها يمكن أن تلبى عند اكتمال هذه العملية وان إهمال هذه العملية لحق تقرير المصير، ليس مشكلة كبيرة، لأنه لا توجد دولة فى العالم تتوافر فيها كل الحقوق.

بينما كانت وجهة النظر الأخرى التى عبر عنها بهى الدين حسن وعدد آخر من المشاركين أنه لا يمكن لمنظمات حقوق الإنسان أن تقر السلام بأى ثمن حتى لو كان قائما على العصف بالحقوق الأساسية للإنسان، وأنه بدون حق تقرير المصير يستحيل الحديث عن ضمان بقية حقوق الإنسان، وعلى رأسها حق المواطنة، وانه لا يكفى وصف عملية ما بالسلام لكى يمكن التعامل معها على هذا النحو، فالأهم هو مضمون هذه العملية وهل تقود إلى سلام حقيقى قائم على احترام قيم حقوق الإنسان أم على إهدارها وأن الحياد السياسى لمنظمات حقوق الإنسان لا يمكن أن يفهم إلا على أنه حياد تجاه مبادىء حقوق الإنسان ذاتها.

وقد جاء التقرير الصادر عن مناقشات مجموعة العمل غير موضوعيا ومنحازا كلية لإحدى وجهات النظر.

وقد انتقد بهى الدين التقرير عند عرضه على المؤتمر قبل الرجوع إليه استثناء مما اتبع مع الخبراء فى مجموعات العمل الخمس - وقال أن التقرير كتب بلغة سياسية، أهملت كل الاعتبارات الأساسية لحقوق الإنسان خاصة الحق فى تقرير المصير وحذر من أن اعتماد الفيدرالية على هذا التقرير لتحديد سياستها فى هذا المجال، يمكن أن يؤدى إلى صدع فى علاقتها بعدد كبير من فروعها.

وقد اعد عدد من المنظمات العربية المشاركة فى المؤتمر مذكرة بالعربية والإنجليزية والفرنسية - انضمت إليه ممثلة الفيلبين السيدة: سيسيليا جيمنيز - وأودعته أمانة المؤتمر (أنظر داخل العدد - فقط السلام العادل)، وأرجعت الفيدرالية الدولية فى نشرتها الدورية، الاضطراب الذى أصاب عمل مجموعة العمل، إلى غياب مقررها الأصلى.

مساهمات

إنـه الســلام القـائم علـى حقـوق الإنســان*

إن الحروب - أيما كانت طبيعتها - هى أحد أخطر أعداء البشرية، ليس بسبب عدد ضحاياها فحسب، ولكن أيضا بسبب ما تجلبه بعد ذلك من كوارث اجتماعية واقتصادية ومعاناة هائلة للأحياء الباقين، وبالتالى فإن السعى للسلام وتوطيد أركانه هو بلاشك واحد من اسمي أهداف حركة حقوق الإنسان في كل مكان.

ويمكن أن يفسر قصر عمر كثير من اتفاقيات السلام إلى أنها بنت استراتيجياتها على أساس تثبيت أركان علاقات القوى الآنية وأهملت اعتبارات الحقوق المشروعة وحقوق الإنسان.

لقد أدرك أنصار حقوق الإنسان هذه الحقيقة، وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية مما انعكس على ميثاق الأمم المتحدة، ثم على عدد من مواثيق حقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أنة لتحقيق السلم والأمن الدوليين يجب العمل على تسوية المنازعات الدولية وفقا لمباديء العدل والقانون الدولى. كما نصت المادة ٥٥ على أنه لتهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم.. تعمل الأمم المتحدة على أن يشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز. ومن أوضح مؤشرات هذا الإدراك ما جاء بالفقرة الأولى من ديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ "لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم.... الخ" والملاحظ هنا أن الإعلان العالمى يتجاوز مجرد التأكيد على الترابط بين السلام وحقوق الإنسان إلى اعتبار الأخير ركيزة ومكون حيوى للسلام بل أحد أبرز خصائصه. وبنفس الروح توالت إعلانات الأمم المتحدة ، و خاصة إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر ١٩٦٠ ، و إعلان مباديء القانون الدولى المتعلقة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر فى ١٩٧٠ ، و قرار اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٨٠و ترى منظمة العفو الدولية أن أحد ابرز عوامل إنهيار بعض مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام - مثلما حدث فى الصومال و أنجولا - هو أنها لم تلتفت لاعتبارات حقوق الإنسان و اتخذ مراقبوها موقف المتفرج من انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها لا تندرج فى إطار مهمتهم لحفظ السلام . و ذلك بعكس الأسلوب الذى اتبعته الأمم المتحدة فى كمبوديا و السلفادور ، مما انعكس على التقدم في إنجاز مهامها فى كلا البلدين.

و تقدم جنوب أفريقيا نموذجا هاما ، حيث كانت تواجه أحد خيارين ، خيار يقوم على تسوية سياسية براجماتية لا تاخذ فى اعتبارها سوى ميزان القوى الاقتصادية و العسكرية الراجح لدى الأقلية البيضاء ويطلق العنان له فيتحديد ملامح عملية السلام ، مما كان يمكن أن يقود فى أفضل الأحوال إلى مجرد هدنة مؤقتة ، و خيار ثان لتسوية تعيد الاعتبار لمبادىء حقوق الإنسان الأساسية و خاصة المساواة بصرف النظر عن الجنس واللون فتفتح أبواب انطلاق أكثر دول القارة ثراء وتطورا ، و تزيح حواجز الحصار الاقتصادى الخارجى والأضطهاد العنصرى الداخلى أمام انطلاق المكبوح ، ولتقدم نموذجا هاما لمدى الترابط العميق بين اعتبارات السلام وحقوق الإنسان والحق فى التنمية.

و بعد حسم الخيار الثانى فإن حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى صار أمام خيارين ، خيار اختيار نظام وأسلوب لإدارة البلاد يترجم موازين القوى الأنتخابية التي أعطته تفوقا ساحقا على معارضته من الأقلية البيضاء وحركة انكاثا ، و لكنه انحاز الي الخيار الآخر الذي يقوم على ضرورة توفير الأطر الحافزة لمشاركة كل الأطراف ، و ذلك بالأستجابة للمطالب المشروعة للفئات المختلفة ، طالما لا تضر بحقوق الإنسان أو بوحدة البلاد.

و هكذا نجح مانديلا فى قطع الطريق على جولة من طراز جديد من حرب اهلية ضارية كانت على وشك الاندلاع بين المؤتمر و انكاثا التى كانت قادتها قد بدأوا يستشعرون أن هناك مخططا يجرى تدبيره لتهميشهم وإستبعادهم من المشاركة فى عملية بناء الدولة الجديدة.

إن الاندلاع فى محاولة تهميش القوى التي يشك فى معارضتها للسلام يجب أن يسبقه جهد حقيقى للتفاعل مع تطلعات هذه القوى ، طالما كانت تعبر عن قطاعات اجتماعية معينة ، أو تطلعات مشروعة ، و لا يجب ان تحجب الأساليب المتطرفة في التعبير عن هذه التطلعات ، مشروعيتها فى أحيان كثيرة.

وبناء على ذلك يمكن القول أن الاستراتيجية التى عولجت بها قضية جنوب افريقيا و التى تميزت بعدم الانطلاق من منظور علاقات القوى ، و بالإصرار على إحترام الاعتبارات الأساسية لحقوق الإنسان، قد فتحت الباب أمام عملية بناء مجتمع مدنى ، و ضمان الحريات الأساسية و حقوق الإنسان ، و تهميشا فعليا للقوى التى ظلت مناهضة للسلام بعد تقزيمها نتيجة النجاح فى اجتذاب أوسع القوى الاجتماعية لعملية السلام وللمشاركة فى إدارة البلاد.

مساهمات

هذه الاستنتاجات تبرهن عليها أيضا عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية و لكن بطريقة معاكسة تماما.

فقد جاء اتفاق أسلو بمثابة اتفاق إذعان انطلق من علاقات القوى الراجحة لإسرائيل ، و أهمل كلية الاعتبارات الأساسية لحقوق الإنسان ، و من ثم فأنه لا يقود إلى بناء مجتمع مدنى حقيقى و يهدد بالانجرار الى حرب أهلية تحت شعار تهميش القوى المناهضة للسلام و من ثم انهيار عملية السلام كلية.

لقد اغفل اتفاق أوسلو حق العودة للاجئين الفلسطينيين و حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى و ابقي علي المستوطنات الإسرائيلية في الضفة و غزة و انتقص من حقوق السيادة السياسية و سلطة التشريع و السيادة على الموارد الطبيعية بما فيها الأرض. و تسعى الوقائع الجارية على الأرض منذ اتفاق أسلو ، إلى تثبيت الأمر الواقع الراهن ، حيث أن مصادرة الأراضى لم تتوقف فى الضفة الغربية و غزة ، و بلغت جملتها خلال العام الأول بعد الاتفاق أكثر من ١٣٠ الف دونم ، مثلها لم تتوقف عمليات بناء مستوطنات جديدة و توسيع القائم منها و نزوح مستوطنين جدد من إسرائيل الى الضفة و غزة.

على هذه الخلفية تجرى المواجهات اليومية بين جيش الأحتلال الإسرائيلى و الشعب الفلسطينى و بين السلطة الوطنية الفلسطينية و بعض القوى المعارضة لهذه التسوية السياسية الجائرة ، ليسقط كل يوم ضحايا جدد ما بين قتيل و جريح و معتقل ، فى مشهد لا يختلف كثيرا عما كان عليه الحال قبل أوسلو ، و ليصبح من العسير الحديث عن مستقبل للعملية الموصوفة بالسلام الجارية هناك.

ليس كل من يوصف بعملية سلام يعبر عن سلام حقيقي ، فهناك فرق هائل بين سلام عادل يقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية ، و أخر غير عادل يعصف بهذه الحقوق. فلا يمكن تصَور السلام لا يعيد الاعتبار للإنسان دون إعادة الاعتبار له كمواطن ، و لايمكن تخيل ذلك إلا بدولة القانون بينما استمرار دولة الاحتلال يعني غياب دولة القانون.

من الصعب القول بأن العملية "السلمية" الجارية فى هذه البقعة من العالم تقدم دروسا جديدة لمناضلى حقوق الإنسان ، فهى بالأحرى تعيد التأكيد على الخبرات التى انطلق منها واضعو مواثيق حقوق الإنسان التى سبق الإشارة إليها و التى يمكن أن يضاف إليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية الصادر فى ١٩٦٢ ،و إعلان الحق فى التنمية الصادر عام ١٩٨٦ و قرار الجمعية العامة الصادر عام ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمركز القانونى للمقاتلين الذين يكافحون السيطرة الأستعمارية الأجنبية و النظم العنصريةو لكن ما يمكن أن نتوقف عنده هنا هو دور مناضلى حقوق الإنسان.

ليس هناك وقت أفضل من هذا لتذكر تلك الحكمة الذهبية لحركة حقوق الإنسان فى كل مكان ، من ضرورة عدم خلط دورها بالقوى السياسية سواء كانت في الحكم أو فى المعارضة ، فإذا كان من المفهوم أن الاعتبارات السياسية هى التى تحكم سلوك الأطراف الرئيسية لأية عملية سلمية ، فإن الدور الأساسى لحركة حقوق الإنسان إزاء هذه العملية ، هو التأكد من أعمال القانون الدولى لحقوق الإنسان ، وخاصة حق تقرير المصير و الحقوق الجماعية الأخرى كالحق فى التنمية و السيادة على الموارد الطبيعية.

إن الخطاب السياسى فى عمليات السلام يستهدف فى الأساس كبح العدوان و تسكين الصراعات حتى ولو كان بشكل مؤقت ، و ذلك بصرف النظرفى أغلب الأحيان عن اعتبارات حقوق الإنسان ، و احيانا على حساب هذه الحقوق ذاتها. بينما على خطاب حقوق الإنسان فى عمليات السلام أن يضع حقوق الإنسان الأساسية فى مركز هذه العملية.

إن الإيمان الحقيقى بعالمية حقوق الإنسان هو خطاب موجه لحركة حقوق الإنسان بكل مكوناتها ، و ليس محصورا بحركة حقوق الإنسان فى الجنوب.

إن حركة حقوق الإنسان فى الشمال يجب أن تبرهن دوما على التزامها بمبدأ العالمية ، و خاصة من خلال إيلاء اهتمام أكبر للوفاء بالحقوق الجماعية للشركاء الأضعف فى عمليات السلام ، وخاصة فى تقرير المصير و التنمية و السيادة على الموارد الطبيعية ، و الذى قد يأتى على حساب الامتيازات التى تتمتع بها بعض دول الشمال .

تشكل عمليات السلام نقاط تحول كبرى في حياة المجتمعات البشرية و تفتح الباب لفترات انتقالية ذات خصائص فريدة يصعب التنبؤ بها ، مما ينقل حركة حقوق الإنسان الى بيئة جديدة ، عليها أن تعمل على أن تعيها جيدا و تراجع استراتچيتها علي ضوء هذه المتغيرات التي يمكن أن تعصف بها كلية ، أو تحولها إلى ملحق للقوى الجديدة الصاعدة . و إذ كانت البيئة السابقة على التوصل لسلام تفرز تحالفات اجتماعية و سياسية مناصرة لحقوق الإنسان بفضل تداخل أهداف التحرر الوطنى والمساواة مع حقوق الإنسان ، فإن البيئة الجديدة يمكن أن تحول بعض رفاق مرحلة ما قبل السلام إلى أعدى أعداء حقوق الإنسان بعدها ، و هو ما برهنت عليه الكثير من خبرات حركة التحرر الوطنى ، أو الكفاح ضد التميز العرقى ، حين تحول زعماء هذه الحركات من ضحايا إلى جلادين .

بهى الدين حسن

* عرض للورقة التى قدمها الكاتب الى المؤتمر الثانى و الثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان فى يناير ١٩٩٥

وثيقة

فقط السلام العادل*

نحن الموقعون أدناه المشاركين في مجموعة العمل الخاصة "بحقوق الإنسان وعملية السلام" فى المؤتمر الثانى والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، نود أن نلفت انتباهكم إلى النقاط التالية فيما يتصل بالتقرير النهائى عن المناقشات التى دارت فى إطار المجموعة:-

١- أنه لم يعكس وجهات النظر الأساسية بل أبرز وجهة نظر واحدة مثيرة للجدل، وأهمل بقية الآراء الأخرى.

٢- انه لم يجر التشاور حوله مع الخبراء المعنيين قبل إصداره، وفقا للقاعدة المعمول بها فى بقية مجموعات العمل الخمس.

٣- أنه أغفل إبراز أحد حقوق الإنسان الأساسية، وهو الحق فى تقرير المصير بوصفة العنصر الرئيسي فى عملية السلام.

٤- انه أغفل أن التوصية - التى أبرزها التقرير - بأن على منظمات حقوق الإنسان الموجودة فى دول منخرطة فى نزاع أن تكون ملتقى لتعزيز عملية السلام فى إطار الفيدرالية، قد تم دحضها بأنهاتوصية ، بدور سياسى للفيدرالية، على حساب دورها المفترض - والذى لم يشر إليه التقرير - بالعمل على إعمال مبادىء القانون الدولى لحقوق الإنسان خلال عملية السلام.

وأوضح البيان ان وجهات النظر الأخرى التى أغفلها التقرير هى:

١- ضرورة ان تميز منظمات حقوق الإنسان بين سلام غير عادل قائم فقط على موازين القوى ولا يأخذ فى اعتباره حقوق الإنسان الأساسية وخاصة الحق فى تقرير المصير.

٢- الدور الأساسى لمنظمات حقوق الإنسان خلال عملية السلام هو التأكد من إعمال مبادىء القانون الدولى لحقوق الإنسان.

٣- رغم أن منظمات حقوق الإنسان لا تدعم - بطبيعتها - الحروب، و لكنها ملزمة باحترام الحق فى مقاومة الاحتلال الأجنبى والاضطهاد وانعدام العدل، ومهمة منظمات حقوق الإنسان فى هذا الإطار هو أن تراقب وتتأكد من احترام كافة أطراف الصراع لحقوق الإنسان.

المنظمات العربية بالفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

مع اختتام أعمال مؤتمرها الثانى و الثلاثين فى مدريد في يناير الماضى ، صارت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تضم ٨٨ منظمة من كافة أرجاء العالم لتصبح بذلك اكبر تجمع لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية على النطاق العالمي أو العربى، حيث تضم ١٦ منظمة عربية لحقوق الإنسان : اثنتان فى كل من المغرب والجزائر ولبنان وموريتانيا ، و واحدة فى كل من تونس ومصر والسودان وفلسطين واليمن والبحرين وسوريا و الكويت.

جدير بالذكر أن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان هى من أقدم المنظمات فى العالم ، حيث تأسست فى أواخر القرن الماضى كمنظمة فرنسية و تحولت إلى منظمة دولية فيما بعد.

*مذكرة مقدمة من عدد من المنظمات العربية لحقوق الإنسان إلى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

حقوق الإنسان وعملية السلام الإسرائيلى الفلسطينى*

ان إعمال ضمانات فعاله لحقوق الإنسان لكل شعوب الشرق الأوسط أمر ضرورى لنجاح خلق سلام عادل ودائم فى المنطقة. إن احترام حقوق الإنسان فى إسرائيل والأراضى المحتلة يعد مقدمة ضرورية لعملية السلام، ويمكن أن يسهم كثيراً فى هذه المرحلة الانتقالية فى بناء مناخ الثقة المتبادلة الضرورى لإنجاز السلام.

إن واضعى السياسة الأمريكية قد أدركوا أهمية تنمية نوعيه الحياة للإسرائيليين والفلسطينيين من أجل عملية السلام، وهناك توقعات واسعة النطاق فى كلا المجتمعين، تعتبر أن السلام إذا كان له أى معنى، فإنه يجب أن يتجسد فى الحد من العنف السياسى وانتهاك حقوق الإنسان.

هذه التوقعات التى تتجاوز تلك النظرة الاقتصادية المبسطة لم تجر تلبيتها بعد، لتتراجع الآمال الأولية فى تحسين حماية حقوق الإنسان، وتخلى مكانها للشك والإحباط.

لسوء الحظ فإن حكومتنا لا تفعل سوى القليل لتأكيد أن اعتبارات حقوق الإنسان تقف على رأس أولويات محادثات السلام، ويزعم المسئولون الأمريكيون أن "حقوق الإنسان هو موضوع يناقش بين الأطراف المعنية" مما يعد تخليا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن واجباتها كراعى لعملية السلام.

إن على الإدراة الأمريكية أن تقوم بدور قيادى فى تأكيد أن حقوق الإنسان ليست ضحية غير مقصودة للنظرة أحادية الجانب المتلهفة على التسوية السياسية.

ان تهديد حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين الفلسطينيين يأتى من جانب كلا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة.

إن لحكومة الولايات المتحدة دوراً يجب أن تلعبه فى تأكيد أن كلا من هاتين السلطتين يجب أن تقومان بمسئولياتهم طبقا لمعايير القانون الدولى لحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى. إن الفشل فى إعمال مبدأ سيادة حكم القانون إنما يزكى عدم الثقة ويغذى التطرف ويعوق عملية صنع السلام.

ان عناية خاصة يجب ان تولى للقضايا الأربع التالية:

١- التأكد من وجود هياكل حكومية قابلة للمحاسبة الديمقراطية فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى.

٢- توفير المعطيات لنشر مراقبين دوليين لحقوق الإنسان فى المناطق المحتلة ومنطقة الحكم الذاتى لتعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون للجميع.

٣- الحيلولة دون مأسسة نظام عدالة مزدوج وتمييزى، كنتيجة لاستمرار الاحتلال العسكرى الإسرائيلى.

٤- العمل من اجل إنهاء أعمال الاستيطان الإسرائيلى غير المشروعة.

حقوق الإنسان والصراع الداخلى المسلح *

دروس من الفلبين

إن احترام و تعزيز حقوق الإنسان هو شرط ضرورى لسلام يقوم على العدل الإجتماعى و ذلك السلام لا يمكن أن ينتج إلا من خلال تسوية سياسية للنزاع عبر مفاوضات سلام تشارك فيها شتى قطاعات المجتمع.

إن سبب فشل عملية السلام فى الفليبين يمكن أن يعزى - ضمن أسباب أخرى - إلى تخلى الدولة عن القيام بإجراءات لبناء الثقة في مجال احترام حقوق الإنسان ، مثل إطلاق سراح السجناء السياسيين . أضف إلى ذلك موقفها الأحادى الجانب بمنح العفو لمجرمين منتهكين لحقوق الإنسان ، و هو ما يؤكد أن تسوية سياسية فعالة بما في ذلك العفو - يجب أن تكون نتيجة محادثات سلام حقيقية بين الأطراف المباشرة للصراع ، إن أى تسوية سياسية تخص عملية السلام يجب أن ترتبط مباشرة بتأكيد الدولة وتنفيذها لالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان ، وخاصة فى ميدان حماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، و إدارة العدالة و برامج العدالة الاقتصادية و الاجتماعية ، خاصة فى علاقتها بالحق فى التنمية . و يمكن القول أنه فقط فى حالة ما إذا كانت حقوق الإنسان عنصرا جوهريا فى اچندة مباحثات السلام ، يمكن ضمان التوصل لتسوية عادلة و دائمة.

لهذا فإن مشاركة منظمات حقوق الإنسان فى عملية السلام أمر ضرورى لضمان التوصل إلى تسوية سلمية فعالة و دائمة . إن الحملات من أجل حقوق الإنسان ، و الضغط فى إتجاهها و العمل الإعلامى والتضامن الإقليمى والدولى خاصة خلال النداءات العاجلة تعتبر وسائل فعالة للتاثير على مجرى عملية السلام.

إن تكوين الرأى العام و مشاركة الناس فى أنشطة حقوق الإنسان المرتبطة بعملية السلام ، إنما يعمق من حقيقة أن السلام بدون حقوق الإنسان و العدالة الاجتماعية ، إنما هو مجرد خدعة لا تخدم إلا مصالح الحكومة و النخبة الحاكمة . و حتى يكون السلام مرتبطا بالناس ، يجب أن يؤثر مباشرة على حياتهم ، و لا يقتصر فقط على وقف العنف ، بل يتجسد كل يوم فى الاحترام و التعزيز الدائم لحقوقهم الإنسانية.

** موجز لورقة عمل أعدتها عدد من المنظمات الأمريكية لحقوق الانسان فى اكتوبر ١٩٩٤، وهى: برنامج حقوق الانسان بمركز كارتر - مركز روبرت كيندى لحقوق الانسان - لجنة خدمة الاصدقاء الامريكيين - المكتب اللوثرى للشئون الحكومية - مكتب ماري نول للعدالة والسلام.*

** ورقة عمل مقدمة من التحالف الفليبينى للمدافعين عن حقوق الإنسان "PANARA" الى المؤتمر الثاني و الثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، من واقع الصراع الدامي بين الحكومة و المعارضة المسلحة هناك*

سلام موازين القوى يشعل الحروب *

د . ڤيوليت داغر

من الصعب تناول قضية السلام وحقوق الإنسان دون التعرض لمعاناة الحرب وكشف النقاب عن أهوالها. الحرب، هذه الكلمة التى دخلت، منذ ١٣ نيسان (إبريل) ١٩٧٥ وإلى الأبد فى الذاكرة الجماعية لكل لبنانى، وحاولت بكل أشكالها قتل الأمل فى ذاته، وبالتالى اغتيال الحياة نفسها.

ففى لبنان "١٣ نيسان" هو نقطة الانطلاق لتصعيد عنفى قلب رأسا على عقب وبشكل غير قابل للعودة إلى الوراء وجود كل كائن إنسانى فى هذه البقعة من العالم.

كانت الأيام الأولى من الحرب نسبيا هادئة بالمقارنة مع السنوات السوداء التى تلتها. فى تلك الأيام كان يسود شبه الأمل فى وهم إمكانية السلام التى أراد كل فرد أن يؤمن بها، ثم جاء زمن أصبحت لحظات السلام فيه أقل من نادرة وهيمن التشوش العام وأصبح كل عمل عنف يقاس بسابقه. تتابعت عمليات التدمير مع الخراب وتكدس الهدم فوق الهدم، وأصبحت البنايات تتساقط ثم يعاد بنائها لتهبط من جديد. وذلك لتعرضها لقصف أطراف الصراع المختلفة كلما تغيرت القوة المهينة على منطقة من المناطق.

منذ ١٩٧٥، لم تعد هناك حرب واحدة فى لبنان بل عدة حروب تتداخل إحداها مع الآخرين ثم تتباعد تباعا وفق مختلف التركيبات الممكنة. ولذا أصبحت الحرب بلا وجه، واصبح الموت يرتدى عدة أقنعة. ووصل الوضع إلى درجة يغيب فيها "ترف" السجون والمحاكمات والاعدامات. لقد وصلنا إلى درجة لم تعد فيها حالات الموت تدخل فى أي من مجالات اختصاص بعض المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

لايمكننا أن نطمح لسلام قناعة، أكثر من استسلام هزيمة، دون التذكير بالمآسي والإهانات وكل أشكال الرعب التى تبثها الحرب فى الحياة البشرية موجهين النداء إلى كل من لم يعرفوا الحرب ويعايشون الموت فى حياتهم اليومية، لأن يأخذوا هذه المسألة بقدر أعلى من الجدية، وأن يسعوا بكل الوسائل التى يملكونها لوقف هذه الماكينة الجهنمية.

الحرب، مؤسسة عبثية عمياء، وهى تستهدف تسجيل أكبر عدد من الضحايا، وأكبر قدر من الحطام، إنها تضرب دون تمييز وتقتل بالصدفة: قصف، انفجارسيارة مفخخة، تفجيرات، قتل وتشويه بالجملة، اغتيلات فردية، تهجير جمعى وكوابيس أخرى.

عندما يصبح العبث ملكا، تنحدر النسبية إلى درجة لايعود فيها ثمة أهمية لشيء أو لأحد، كونه يمكن أن يغيب عن الوجود فى أى لحظة. إن اقتراب الموت يبعد فن الحياة ليحل محلة الحق فى البقاء على قيد الحياة وحسب، ويشل الشرعة الدولية لحقوق الإنسان التى يحل محلها إسعاف المنظمات الإنسانية.

"الحرب ليست مرضا يقول سارتر إنها شر غير محتمل لأنها تصيب البشر من البشر".

الحروب اللبنانية، ان كانت بين اللبنانيين أو مع الاسرائيليين، مع أو ضد السوريين، خلقت حزب "وقف إطلاق النار" بدون شروط، كونها حطمت الإنسان داخل بلده.

"الأساسى - يقول أحد شهود الحرب - هو أن نتوقف عن التعرض للقصف الأعمى، لقد عانيت من ذلك درجة لم أعد معها أفكر بالمستقبل، الحاضر وحده يعنين، أمنى وأمن عائلتى فى الدرجة الأولى، والباقى كله تافه. ما الفرق إن كان السلام مؤقتا أو نهائيا، المهم انه هنا. يمكن القول بأن هذه النتيجة تعيسة، ، ولكن المهم أن نعيش دون قلق الموت الدائم".

السلام بأى ثمن، هو رد الفعل الأول على التحطيم المنهجى للحرب. ولكنه فى هذه الحالة سلام هش، أو بتعبير آخر حرب كامنة، انه استراحة بين حربين.

هل لدى المنتصر الحكمة لتقاسم انتصاره مع عدوه؟ هل يعرف المنتصر بأن السلام يتطلب التضحية بجزء من الذات ليكون مشرفا ودائما؟

لم يعد لبنان فى حالة حرب أهلية، لكن أسرائيل مازالت تقتطع جزءا من أراضيه في الجنوب، وهو مخنوق بالتواجد العسكرى السورى. لقد ضحت أغلبية سكانه بحرية الانتخابات مقابل حياة دون قصف. لكن من الصعب أن يطلب الكثير من بلد جريح قدم تضحيات كبيرة.

السلام فى لبنان ضرورة وجودية ولكن من أجل أن لا يبعث ميراث الحروب من جديد، من الضرورى أن يكون قائما على احترام هذا البلد الجريح. إن أخذ شرف وكرامة هذا الشعب وطموحاته المشروعة بعين الاعتبار، وليس إقرار مبدأالشقاء للمهزوم، هو ضمانة نجاح هذا السلام. لأن لبنان المحتل فى ١٩٨٢ أعطى العمليات الانتحارية ضد القوات المتعددة الجنسيات .. ولأن محاولة إذلال أى شعب ستولد ردود أفعال تهز استقرار المنطقة كلها.

عندما لا يتمكن أنصار السلام من الدفاع عن أفكارهم من أجل دولة قانون، وضمان حقوق الأفراد والجماعات والشعوب للعيش فى إطار الاعتراف المتبادل لحقوق الطرفين، فإن كل من خاض الحرب من أجل الحرب سيكون أفضل تسليحا لفرض وجهة نظره. إن غريزة الموت أقوى من غريزة الحياة فى غياب القواعد والحدود العادلة، لأن أسس الشرعية معطلة.

يعلمنا التاريخ، بأن سلام المباديء وحده قادر على الحياة، ففى كل مرة تختل فيها موزاين القوى فى ظل عملية سلام تم قرضها بالقوة، يأتى أول تغيير بشرارة إشعال نيران الحرب من جديد.

** نقلا عن ملف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان "الأزمات وحقوق الإنسان" - الذى جرى توزيعه على المشاركين فى مؤتمرها الثانى والثلاثين. النص الاصلى بالفرنسية (عنوانه "لبنان: حرب وسلام") وقامت الكاتبة بترجمته للعربية للنشر فى "سواسية".*

كيف نحفظ السلام دون إنتهاك حقوق الإنسان؟ *

تركز هذه الدراسة على فحص تطور حماية حقوق الإنسان فى إطار عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة. وذلك من خلال منظورين:
١) ماينبغى القيام به من جانب الأمم المتحدة فى تلك العمليات فيما يختص حقوق الإنسان باعتبارها عنصراً اساسيا فى حفظ وبناء السلام.
٢) مايجب أن تفعله الأمم المتحدة لتمنع الانتهاكات التى تحدث من أفرادها القائمين على أمر عمليات السلام لحقوق الإنسان.

تنقسم الدراسة التى اعتمدت على بحوث ميدانية مكثفة ومتابعة دقيقة لمختلف قرارات ونشاط الأمم المتحدة إلى:

أولا: حقوق الإنسان فى فى ميدان عمليات حفظ السلام:

ركز هذا الجزء على سرد تاريخى لبداية عمليات حفظ السلام وتطورها. فقد كان المبدأ التقليدى فى عمليات حفظ السلام هو أن تتم العملية باتفاق عام يجمع كل الاطراف المتنازعة ولكن فى السنوات الاخيرة، صارت الأمم المتحدة اكثر تدخلاً فى الصراعات الداخلية، وفى غياب الاجماع فى بعض تلك الحالات اقترب دور الأمم المتحدة من دور المقاتل.

هنالك أسلوبين لعمليات حفظ السلام التقليدية، هما: جماعات المدافعين العسكرية وقوات المشاه

النوع الاول يكون غير مسلح ووظيفته وضع وخلق جو مناسب لمفاوضات سياسية ناجحة، مثال ذلك عمليات الشرق الاوسط وجامو وكشمير، أما النوع الثانى والذى يكون مسلحاً بأسلحة خفيفة فإنه موجة لخلق ومراقبة مناطق منزوعة السلاح لفصل أطراف النزاع، ومثال ذلك عمليات قبرص، وعمليات الحدود الإسرائيلية السورية، وجنوب لبنان، والمناطق المحمية بواسطة الأمم المتحدة فى كرواتيا.

أما الاتجاه الجديد لعمليات الأمم المتحدة فانه يرتكز على قاعدة من اتفاقية سلام بين أطراف الصراع، وهو مايستدعى قيام الأمم المتحدة بالعديد من العمليات العسكرية والمدنية التى تشمل مراقبة وقف إطلاق النار، تدريب قوات الأمن المحلية، تقصى حالات انتهاك حقوق الإنسان، إعادة توطين اللاجئين، توفير المساعدات الإنسانية، مراقبة وتدقيق الانتخابات، العمل مع الحكومة والمنظمات غير الحكومة لدعم الأستقرار والسلام. ومثال ذلك عمليات إقرار السلام الشامل التى بدأ باستقلال ناميبيبيا ثم استمرت فى الكاميرون وأنجولا والصحراء الغربية والسلفادور وموزمبيق وروندا.

وقد استعرضت الدراسة بشكل مفصل الحالات التى تدخلت فيها الأمم المتحدة، نشير هنا إلى السمات المميزة لبعض الحالات:

* السلفادور: كانت أول عملية حفظ سلام للأمم المتحدة ينص فيها صراحة على رعاية حقوق الإنسان، وقامت خلالها بجمع المعلومات عن حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتلقى الشكاوى، وباقتراح التعويضات. غير أن عدم امتلاكها للقوة الكافية لم يمكنها من تحقيق النجاح المتوقع.

* كمبوديا: قامت خلالها الأمم المتحدة بدور أشبه بالسلطة الانتقالية، حتى إجراء الانتخابات وتسليم السلطة لحكومة منتخبة، واشتملت المهمة على مراقبة حقوق الإنسان، ونظرا لامتلاكها قدرا كبيرا من القوة فقد حققت نجاحا ملحوظاً فى مهمتها.

* ناميبيا: كان دور الأمم المتحدة مزدوجا هنا أيضا، فقد أشرفت من ناحية على انسحاب قوات جنوب أفريقيا، كما راقبت عملية التحول الديمقراطى، بما فى ذلك إلغاء القوانين القائمة على التمييز العنصرى، وعودة ٤٢ ألف مواطن إلى البلاد، والعفو عن المنفيين السياسيين، وإجراء انتخابات حرة.

* الصحراء الغربية: كان عدم وجود قوات للأمم المتحدة، أحد عناصر فشل بعثتها فى توفير مقومات إجراء الأستفتاء على حق تقرير المصير، بما فى ذلك الإفراج عن المعتقلين فى المغرب، وتحديد مصير المختفين منهم.

* انجولا: نموذج واضح للفشل نتيجة الفصل بين مهام حفظ السلام وحماية حقوق الإنسان. فقد فشلت الأمم المتحدة فى نزع سلاح الأطراف المتنازعة، ووقفت مشلولة أمام انتهاكات حقوق الإنسان. وبنفس المنظور يمكن تفسير مهمة الأمم المتحدة فى موزمبيق وليبيريا.

* الصومال: انزلقت الأمم المتحدة إلى دور الخصم الداخلى، بعد قتل قائد قواتها هناك، ثم اصبحت منتهكة لحقوق الإنسان بعد أن قامت بعمليات مطاردة مسلحة واعتقالات عشوائية، وتحقيقات لم تتوافر فيها الضمانات القانونية التى نصت عليها مواثيق الأمم المتحدة ذاتها، وخاصة حق استدعاء محامين للمتهمين.

وقد لاحظت الدراسة غياب هيكلية مبرمجة لحقوق الإنسان، وأشارت إلى أن الأمم المتحدة وقعت فى مأزق حقيقى فى عمليات فرض السلام، حيث عوملت من الأطراف كمشارك فى الصراع، فهى وإن كانت لا تستطيع أن تقف متفرجة على إزهاق الأرواح، إلا أنها متى تدخلت باستعمال القوة لا تستطيع الاحتفاظ بصورة الطرف المحايد ومراقبة حقوق الإنسان، الأمر الذى يحتاج تغييرا فى النظم والوائح التى تحكم هذه المهمة، وتطوير المؤسسات الدولية نفسها بما يتسق مع هذه المهام الجديدة.

ثانيا: الهجوم على قوات حفظ السلام واستعمالها غير الرشيد للقوة:

مع انتشار عمليات إقرار السلام تعرضت القوات التابعة للأمم المتحدة لإعتداءات أدت إلى مقتل ١٧٠ شخصا فى عام ١٩٩٣ وحده، مما حدا بالحكومات إلى التردد فى إرسال جنودها للمشاركة. لقد أعلن مجلس الأمن فى مارس ٩٣ أن الأشخاص الذين يهاجمون قوات الأمم المتحدة مسئولون شخصياً عن أعمالهم . ثم أعطى القوات الحق فى الدفاع عن نفسها ، بما يبعد أى خطر يهددها على أن المشكلة هى أن إعطاء القوات الحق قد يجعلها فى بعض الأحيان تتجاوز الحد الطبيعى للدفاع عن نفسها ، و تقوم بالأعتداء على المواطنين و انتهاك حقوق الإنسان . لذلك ترى منظمة العفو الدولية أنه من الضرورى أن تجرى مراجعة لقرارات الاعتقال والأحكام و العقوبات بواسطة جهاز قضائى مستقل عن الأمم المتحدة . غير أن مثل هذا الجهاز غير موجود الآن ليفصل فى جرائم فردية، ولهذا ترى منظمة العفو الدولية تطوير آلية المحكمة الخاصة بالجرائم التى أنشأت للفصل فى جرائم محددة فى الصراع الدائر فى يوغسلافيا السابقة فى فبراير ٩٣ ، والتى تعتبر اول آلية من هذا النوع منذ محاكم نورمبرج وطوكيو الخاصة بجرائم الحرب العالمية الثانية.

و تنوه الدراسة بأن جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة اسأوا استخدام القوة فى الصومال فنتج عنه مقتل مواطنين مدنيين غير مسلحين . وفى يوغسلافيا السابقة وجهت تهمة خطيرة لافراد حفظ السلام ، شملت الاعتداء و الاغتصاب و الإجبار على الدعارة ، و قد عينت الأمم المتحدة لجنة للتحقيق زفى هذه الجرائم التى شارك فيها موظفوا الأمم المتحدة و شئون اللاجئين.

لقد اشار معهد بحوث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة إلى الحاجة إلى إيجاد معايير للتعيين و للتدريب الخاص بقوات حفظ السلام والموظفين الآخرين لبعثات الأمم المتحدة ، و تعتقد منظمة العفو بضرورة إنشاء معهد لهذا الغرض . حيث هناك نص صريح فى ميثاق الأمم المتحدة، بأن يعمل مجلس الأمن وفقا لمبادىء الأمم المتحدة و هذا يتضمن احترام العدالة و القانون الدولى وأنه يجب أيضا النص صراحة على أن موظفى الأمم المتحدة مقيدون بالقانون الدولى لحقوق الإنسان أثناء قيامهم بمهامهم.

ثالثاً : برنامج منظمة العفو الدولية لتنفيذ حقوق الإنسان داخل عملية حفظ السلام :

قدمت الدراسة برنامجا يتكون من خمسة عشر نقطة ، ترى المنظمة إنها ضرورية إذا أرادت الأمم المتحدة أن تحافظ على مصداقيتها واحترامها الدولى بإقرار حقوق الإنسان اثناء عملية حفظ السلام.

و لقد شملت هذه التوصيات تطوير الدور السياسى للمجتمع الدولى – بحيث تلقى حقوق الإنسان اهتماما جادا و مبكرا عند تصميم وتنفيذ التسويات السلمية – و إيجاد فصل خاص لحقوق الإنسان فى الاتفاقية الخاصةبالسلام، ووجود جهاز رقابى مستقل معني بحقوق الإنسان ، و تدريب قوات الأمم المتحدة على مفاهيم حقوق الإنسان ، وإتخاذ إجراءات بعيدة المدى لحماية حقوق الإنسان ، و حماية اللاجئين والنازحين و العائدين و النساء فى الصراع المسلح ، و كفالة التحقيق المستقل حول انتهاكات حقوق الإنسان و الاعتداء على قوات حفظ السلام ، و أن تقوم منظمات حقوق الإنسان بدور فعال و شامل فيما بعد مرحلة التسوية والاستقرار.

* موجز لدراسة صدرت بالغة الانجليزية عن منظمة العفو الدولية ، تحت عنوان " حفظ السلام و حقوق الإنسان " ، فى يناير ١٩٩٤ برقم :10R 40/01/94

صالون ابن رشد

تجديد الفكر القومى فى إطـــار الديمقراطية و حقوق الإنسان

■ الدجانى: نحتاج إلى آلية تجسد المبادىء ■ كروم: الوحدة لن تتم إلا ديمقراطياً ■ شكر: المشكلة مجتمعية

فى إطار سلسلة ندوات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، لتحليل مواقف التيارات السياسية و الفكرية الرئيسية من قضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان ، عقد المركز امسيته الثقافية " صالون إبن الرشيد " فى يناير الماضى حول " تجديد الفكر القومى فى إطار الديمقراطية و حقوق الإنسان"

و قد استضاف المركز المفكر الفلسطينى د.أحمد صدقى الدجانى أمين عام المؤتمر القومى الأسلامى ، د. حسام عيسى استاذ القانون و عضو المكتب السياسى بالحزب الناصرى ، حسنين كروم الكاتب الصحفى المعروف ، عبد الغفار شكر أمين التثقيف المركزى بحزب التجمع ، د.يحيى الجمل المفكر القومى المعروف وأستاذ القانون الدستورى ، د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومستشار البحوث بمركز القاهرة.

أستهل د. الدجانى حديثه بالأشارة إلى موقع قضية الديمقراطية من مراحل تطور الفكر القومي موضحاً أن الديمقراطية لم تنل الاهتمام الذى ناله الاستقلال الوطنى والوحدة القومية لأن الأمر بدا و كأن الاستقلال يحمل فى طياته الديمقراطية و حقوق الإنسان . مشيرا إلى أن هناك الآن شبه إجماع على أن محورى الديمقراطية وحقوق الإنسان يمثلان بؤرة اصلاح وتجديد الفكر القومى ، كما نوه إلى أهمية البحث عن آلية تجسد قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان لكى يصبحا حقيقة واقعية و ليس مجرد شعارات ترفع.

أما حسنين كروم فقد عبر عن إعتقاده بأن الفكر ولممارسة القومية قد أغفلا فعلا مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان وكان هذا عيباً جوهرياً أدى إلى تردى الواقع العربى ، مؤكداً أنه لا مجال للخروج من حالة الأزمة العربية الشاملة إلا بالخيار الديمقراطى . الذى يمثل فى رأيه الخيار الوحيد أمام القوميين لأن الوحدة القومية لن تتم إلا على أساس ديمقراطى

طريق سلمى للوحدة

و أشار عبد الغفار شكر فى مداخلته إلى أن مشكلة الديمقراطية فى الوطن العربى ، ليست مشكلة هذا التيار او ذاك بل هى مشكلة مجتمعية سببها التطور الرأسمالى المشوه فى العالم العربى. و أوضح أن من أسباب عدم بروز الديمقراطية كأولوية فى الفكر القومى : سطوة مطلب الاستقلال الوطنى ، و الشعور بأن الأمة العربية معطى و واقع تاريخى جاهز . و أشار الى أهمية تجديد الحركة القومية فى إطار الديمقراطية و حقوق الإنسان ، و ذلك بالتأكيد على الأنطلاق من أن القومية ظاهرة تاريخية تحتاج زمنا طويلا لإنضاجها ، و احترام التفاوت القائم بين الأقطار العربية و الاعتراف بحقوق الأقليات ، و هذا يتطلب التوجه اساساً للشعوب، و اعتماد مبدأ الدعوة السلمية للوحدة العربية.

و من جانبه أوضح د. يحيى الجمل أن الفكر القومى لم يغفل الديمقراطية ، و لكن الممارسة السياسية هى التى أغفلتها ، ففى الكتابات والأطروحات النظرية للقوميين نجد دعوة قوية للديمقراطية ، لكن القوميين عندما وصلوا للسلطة انقلبوا كلية على الديمقراطية لأسباب تتعلق بأمراض النشأة العسكرية.

و قد رفض د. حسام عيسى مسألة الربط بين الديمقراطية والرأسمالية مشيراً إلى أن الديمقراطية ليست إنتاج رأسمالى ، بل جاءت على الرغم من الرأسمالية . و أوضح د. عيسى أن الديمقراطية لم تكن يوما مطلبا شعبيا وأن ما كان مطروحا فى الستينات هو قضية العدل الاجتماعي . و بهذا المعنى فأن تغيير الدستور المصرى على نحو أكثر ديمقراطية لن يحول المجتمع المصرى إلى مجتمع ديمقراطى ، فهناك مكون فى الثقافة يهمل

■ الجمل: الممارسة أغفلت الديمقراطية ■ عيسى: الديمقراطية لم تكن مطلباً شعبياً ■ سعيد: الازمة هى قابلية الديمقراطية للإزاحة

الديمقراطية يجب البحث عنه و تحليله لمعرفة لماذا غابت الديمقراطية ؟

و أوضح د. محمد السيد سعيد فى مداخلته أن الأزمة لا تكمن فى غياب الديمقراطية عن الفكر لأنها لم تكن غائبة ، فالأزمة تكمن فى قابلية الديمقراطية للإزاحة فى الفكر و الممارسة القومية ، و أشار إلى أن المسألة أعمق من مجرد إضافة الديمقراطية لمجمل الخطاب القومى ، لأن الأمر سيبدو كما لو كان إضافة إصطناعية . و المشكلة تتعلق بوجود كيان عضوى لحقل معرفى و تداعى تلقائى للمفاهيم و بهذا المعنى ، إذا أردنا إضافة الديمقراطية إلى حقل الفكر القومى من منطلق أن لها جدارة متأصلة فى ذاتها ، فلا بد لنا من إعادة تشكيل الخطاب القومى من خلال مجموعة معطيات هى : القطيعة مع مفهوم لا تاريخى للأمة، والقطيعة مع الممارسات غير الديمقراطية للأنظمة القومية ، و إعادة النظر فى المشروع التقليدى للوحدة ، و العمل على إثرائه بمفهوم الديمقراطية .. ، موضحاً أن هناك مداخل عديدة للتوحيد بين الأقطار العربية مثل المدخل الوظيفى و المعاملات ، كما يكتسب مدخل الكفاءة الاتصالية بين النخب و الشعوب العربية أهمية ملحوظة ، لأنه يجعل الشعوب وسيلة تحقيق الوحدة عن طريق توثيق العلاقات والروابط فيما بينهما.

قيمة أم تكتيك ؟

* حول تجديد الفكر القومى أثار الحضور عددا من القضايا

فقد اشار البعض إلى أن محاولات إضافة الديمقراطية و حقوق الإنسان للخطاب القومى قد لا تعد تطوراً طبيعياً و حقيقاً بل محاولة تكتيكية ، ذلك أن الذى حدث هو أن القوميين ساروا فى طريق مسدود ، ثم بدأوا يجربون طريقاً أخر ، و الأمر الذى يؤكد هذا أن القوميين لم يطرحوا افاق للتجديد إلا بعد خروجهم من السلطة ، و هو ما يثير التساؤل حول موقع الديمقراطية فى الفكر القومى ، و هل هى قيمة أم تكتيك ؟

أشار رأى آخر الى موقف الفكر القومى من قضية الديمقراطية في مراحله المختلفة، منوها بأنه كان هناك التباسا فى مفهوم الديمقراطية فى المراحل الاولى ، حيث تناولها الفكر القومى فى إطار حديثه عن الحرية على نحو رومانسى ، كما أن مفهوم الديمقراطية الذى طرحته الأجيال اللاحقة من الفكر القومى بمختلف تياراته ، خاصة بين الجيلين الثالث و الرابع ، أقتصر على مفهوم الحرية الاجتماعية ، كما أرجع عدم تبلور الخيار الديمقراطى فى فكر الحركة القومية الى الرغبة العارمة فى تبنى خيار للتعبئة السياسية يستهدف تحقيق انجاز إجتماعى وسياسى سريع سواء فى استكمال مشروع الدولة القطرية أو فى بناء مشروع دولة الوحدة.

* و أشار رأى ثالث إلى أن الحديث عن حق الأقليات فى تعليم لغتها الخاصة يمثل تطرفاً ديمقراطيا ، و ذلك أن الباسك فى فرنسا مثلا عليهم أن يتكلموا الفرنسية ، و أنه يجب علينا أن نعى أن إعمال الديمقراطية لا يجب ان يفوق اهتمامنا بحماية وحدة الأمة . و علق أحد الحضور ، بأن فرنسا ليست صنما يعبد ، فإذا كانت تقمع لغة الباسك فهذا لا يلزم الآخرين بأن يحذون حذوها.

* و أنتقد رأى رابع القول بأن الثقافة الشعبية بعيدة عن الديمقراطية ، لأن ذلك يقدم تبريراً سهلا لعدم تطبيق الديمقراطية ، و يمثل اهانة للشعوب العربية ، و كذلك القول بأن الديمقراطية لم تكن مطلباً شعبياً ، أمر يتنافى مع وجود حركة ديمقراطية قوية فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين.

* كما تسأل رأى خامس حول مدى جدية القول بأن الفكر القومى يتجه الى تجديد نفسه فى اطار الديمقراطية و حقوق الانسان ، فى ظل ما شاهدناه مؤخرا من ولادة تحالف بين القوميين والاسلاميين؟

نحو اتفاقية أقليمية لحقوق الإنسان

هل هناك مجال لاتفاقية إقليمية لحقوق الإنسان فى الشرق الأوسط انطلاقا من مصر و لبنان

كان هذا هو موضوع المؤتمر الذى نظمته كلية الحقوق فى جامعة الكسليك اللبنانية بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين بباريس فى فبراير الماضى ، و شارك فيه اسحاق نجوما رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان و الشعوب ، و عدد من الحقوقيين اللبنانيين و الفرنسيين و منظمات حقوق الإنسان اللبنانية ، و المنظمة المصرية لحقوق الإنسان و مركز القاهرة الذى مثله بهى الدين حسن.

و قد قرر المؤتمر تشكيل لجنة فرعية برئاسة دموند بنيتى رئيس معهد حقوق الإنسان لاستكمال دراسة الموضوعات التى بحثتها لجان العمل الفرعية ، و لإعداد مشروع للاتفاق و الدعوة إلى عقد مؤتمر ثان لمناقشتها.

و فى مداخلته التى عالجت التطلعات و الإشكاليات ، أشار بهى الدين حسن إلى أن الحركة العربية لحقوق الإنسان - كحركة ناشئة - استطاعت أن تؤثر على كثير من مجالات العمل العربى فى حقوق الإنسان ، غير أن أضعفها تأثيراً ، كان هو التوصل لإتفاقية إقليمية ، ذلك لأنه مشروط بموقف الحكومات العربية.و استعرضت الورقة بالتقييم الجهود التى توالت فى هذا المجال فلم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية الصادر عام ١٩٤٥ أدنى إشارة إلى حقوق الإنسان ، كما أن سلوكها فيما بعد جاء منسجما تماما مع ما غاب عن ميثاقها.

و في عام ١٩٧٠ قدمت جمعية حقوق الإنسان بالعراق إقتراحا بإصدار إعلان عربى لحقوق الإنسان ، و قام خبراء اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية بإعداده فى العام التالي تحت عنوان " إعلان حقوق المواطن فى الدول و البلاد العربية " و لكنه مات فى مهده ، لعدم اكتراث الحكومات العربية به ، حيث لم يهتم بإبداء الرأى فيه سوى ٩ دول عربية ، بعضها رفضه شكلا و موضوعا ، رغم انه مجرد وثيقة أدبية و لا يترتب أية التزامات عليها.

تكون ذلك الإعلان من ٣١ مادة ، تنسف المادة الأخيرة كل ما تضمنه الإعلان من حقوق فى المواد الثلاثين ، حيث انها تمنح الحكومات العربية الحق فى التنصل من ضمان كل الحقوق المتضمنة فيه فى حالات الطوارىء ، بما فى ذلك الحق في الحياة ،و هى الآفة التى تشبثت بها كل المشاريع المقترحة من داخل جامعة الدول العربية لميثاق عربى لحقوق الإنسان.

و في عام ١٩٧٩ اعد اتحاد الحقوقيين العرب مشروع اتفاقية عربية لحقوق الإنسان ، و أحالها إلى جامعة الدول العربية لدراستها و إصدارها ، ودعى لتنشيط لجنتها الدائمة لحقوق الإنسان.

أحالت جامعة الدول العربية المشروع إلى خبيرين أعدا مشروعا لميثاق عربى لحقوق الإنسان في عام ١٩٨٣ ، و لكنه ظل محل التداول و التنقيح بين الحكومات العربية حتى خرج للنور بعد ١١ عاما في سبتمبر ١٩٩٤ ،

احتفظ الميثاق بعدد من ابرز سلبيات المشاريع السابقة المتداولة ، و على الأخص خلوه من عدد من الضمانات الهامة الواردة فى المواثيق الدولية و الإقليمية الأخرى بما فيها الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان و الشعوب ، و اشتماله على قيود أكبر من تلك الواردة فى هذه المواثيق على الحقوق المتضمنة فيه ، و إحتفاظه بالآفة المزمنة ، أى إباحة الاعتداء على حق الحياة في حالات الطوارىء ، و مضيفا إليها حق المشرع فى وضع قوانين تقيد الحقوق المنصوص عليها فى الميثاق ، إذا رأى أى ذلك ضروريا " لحماية الأمن و الاقتصاد الوطنى".

كما افتقر الميثاق آلية لحماية حقوق الإنسان ، حيث حصر الميثاق دور لجنة الخبراء فى تلقى التقارير من الحكومات و رفع توصياتها بشأنها إلى اللجنة الدائمة ، ولم يبح لها تلقى الشكاوى من المواطنين و المنظمات غير الحكومية.

اما بالنسبة للقيمة السياسية للميثاق فإنه لا يعزز من التزامات الحكومات العربية ، حيث أن سبع دول عربية رفضت الموافقة عليه ، بينما أغلبية الدول الموافقة عليه هى من الدول التى سبق أن صدقت علي المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان ، و التى ترتب عليها التزامات أعلى بكثير.

المبادرة الثالثة جاءت من المعهد الدولى للعلوم الجنائية بإيطاليا ١٩٨٦ مع عدد من رجال القانون العرب و نشطاء حركة حقوق الإنسان الذين دعاهم المعهد إلى مؤتمر لوضع مشروع ميثاق عربى لحقوق الإنسان.

لقد خرج المشروع متسقا بدرجة كبيرة مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان رغم تجنبه اتخاذ موقف واضح من العقوبات البدنية ، وحصره لمفهوم الحرية الدينية فى إطار الدين الواحد، ولكن فى المقابل تلافى الآفات المزمنة لمشاريع إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان المتداولة داخل جامعة الدول العربية .

و مع ذلك فإن هذا المشروع لم يجد طريقة الى الحياة ليس فحسب بسبب الفجوة الكبيرة بينه و بين المواقف العامة من الحكومات العربية و لكن أيضا بسبب ضعف أستجابة المنظمات العربية غير الحكومية له . و يمكن تفسير ذلك بغلبة الخطاب السياسى القومى على مشروع الميثاق ، بحيث بدا كما لو كان موجها إلى تيار سياسى بذاته التيار القومى- فى الوقت الذى لا تمثل قضايا حقوق الإنسان الديمقراطية اولوية خاصة عند ذلك التيار ، بل يعد موقفه منها أحد امراضه المزمنة .

و خلصت الورقة إلى أن ميثاق العربى الذى أقر مؤخرا ، ربما يكون أفضل ما يمكن أن يخرج عن جامعة الدول العربية فى ظل المعطيات الحالية ، أما التوصل إلى اتفاقية إقليمية أفضل ، فهو مالا يمكن أختزاله فى عملية فنية لغوية أو قانونية ، فهى مهمة تحتاج إلى اجتهاد فكرى عميق من اجل اشتقاق حقوق الإنسان من الثقافة العربية عبر استلهام التراث المستنير فى الحضارة العربية الإسلامية ، و حفز و حث و تشجيع المفكرين و الجامعات و مراكز البحث على العمل فى ،هذا الميدان من أجل التوصل لبناء جسور فكرية وثقافية قابلة للحياة و هى عملية بعيدة المدى ، وبالتالى فإنها تتطلب التخطيط لحوار تراكمى متعدد المداخل والمستويات مع كل من الحكومات و المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ، مع الأخذ بعين الأعتبار ، أنه إذا كان الرأى العام العربى قد تجاوز بطموحه، الأطر العامه للنظم السياسية العربية السائدة فى مجال الحريات العامة فإنه ما زال أسيراً للقراءة المحافظة السائدة التى يشيعها تيار الإسلام السياسى لبعض حقوق الإنسان الأساسية وخاصة حرية الأعتقاد وحقوق المرأة .

جديد مجلس الأمناء

شهدت الاسابيع الاخيرة تغيرات فى مواقع عدد من أعضاء مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان :

* أحمد عثمانى رئيسا للمنظمة الدولية للاصلاح الجنائى .
* السيد ياسين مستشارا لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .
* د . آمال عبد الهادي عضوا فى هيئة تحرير مجلة " النساء والادوية " التى تصدر عن مجموعة من الجمعيات النسائية الدولية ، ومسئول ارتباط للجمعيات النسائية بشمال افريقيا ، فى منظمة " بدائل تنموية للمرأة من أجل عصر جديد".
* د . عبد الله النعيم أستاذ متفرغا بكلية الحقوق فى جامعة ايمري بولاية أطلنطا بالولايات المتحدة الامريكية
* د . محمد السيد سعيد نائبا لمدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
* طلب هانى مجلى تجميد عضويته حتى لا يكون ذلك عائقا امام التعاون بين المركز ومؤسسة فورد التى يتولى فيها برنامج الحقوق والعدالة الاجتماعية .
* هيثم مناع نائبا لرئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان .

من هنا وهناك

* زار مقر المركز ، وفد من منظمة اليونيسيف برئاسة باقر نمازي ممثله المقيم فى مصر ، ويضم د . نجوي فرج رئيسة برنامج الاعلام والعلاقات الخارجية ، د.عادل عازر مستشار برنامج حقوق الطفل ، د . نعمان الصياد من برنامج التعليم من أجل السلام حيث جري بحث آفاق التعاون المشترك
* شارك بهى الدين حسن ، د . محمد السيد سعيد فى ورشة العمل التى عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى ٢٦ /١/ ٩٥ حول " ضمانات الصحفين ضد الاعتقال التعسفى والحبس الاحتياطى "
* شارك مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى الاجتماعات التحضيرية للاحتفال بالعيد الخمسينى لانشاء الامم المتحدة ، والتى نظمتها الجمعية المصرية للامم المتحدة بطلب من وزارة الخارجية .
* شارك بهى الدين حسن فى ندوة عقدها مكتب جريدة " القبس " الكويتية بالقاهرة حول الجمعيات الاهلية العربية .

وردحديثاً

باللغة العربية

١- خواه فربيا عادل . الثورة تحت الحجاب : النساء الاسلاميات في إيران - القاهرة : دار العالم الثالث ١٩٩٥ - ٢٣٥ ص

٢- دايموند، لاري . مصادر الديمقراطية / ترجمة سمية فلوعبود - ط١ - بيروت : دار الساقى ١٩٩٤ ، ٢٢٨ ص

٣- راشد الغنوشى . المرأة المسلمة فى تونس : بين توجيهات القرآن وواقع المجتمع التونسى - الكويت : دار القلم ، ١٩٩٣ - ١٧٠ ص - (آفاق الغد ، ٦)

٤- سليم نجيب .. حقوق الانسان فى مصر : حالة الاقباط ..... دكتوراه فى القانون والعلوم السياسية - جامعة باريس الثانية١٩٩٤ - ٢٩٣ ص ، ٣٠ سم تتناول هذه الرسالة أوضاع الاقباط فى الوطن العربى مع دراسة حالةمصر من خلال عاداتهم وتقاليدهم الدينية . ثم يتناول قضية انتهاكات حقوق الاقباط فى مصر مع الاشارة الى الصدمات بينهم وبين التيارات الاسلامية

٥ - سماح إدريس . المثقف العربى والسلطة : بحث فى روايات التجربة الناصرية - بيروت : دار الآداب ، ١٩٩٢ ،١٤٣ ص

٦ - صلاح قازان . نحو فكر نسائى حركى منظم - عمان دار البشير ١٩٩٢ - ١٦٠ ص

٧ - عبد الفتاح مراد . النظام القانونى والقضائى فى إسرائيل وفلسطين : القاهرة : دار النهضة العربية ،١٩٩٥ - ٤٠٩ ص

٨ - عبد الله بلال .ثورة اليمن الدستورية / حسين عنبه ، حسين الرافعى ، مجاهد حسن غالب - صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى ١٩٨٥ - ٢٥٣ ص

٩ - لويس برنار . لغة السياسة فى الاسلام / ترجمة إبراهيم شتا . قبرص : دار قرطبة ١٩٩٣ - ١٧٣ ص

١٠ - مجلس كنائس الشرق الاوسط . المرأة فى اللاهوت الكنسى - بيروت : برنامج المرأة بمجلس كنائس الشرق الاوسط ١٩٨٠ ، ٢٦٩ ص

١١- محمد إبراهيم نقد . علاقات الرق فى المجتمع السودانى : النشأة - السمات - الإضمحلال القاهرة : دار الثقافة الجديدة ١٩٩٥ - ٢٤٠ سم ، ٤٤٤ص

١٢ - منظمة العفو الدولية السودان : دموع اليتامى لا مستقبل بدون حقوق الانسان - لندن : المنظمة ١٩٩٥ - ٢٢ سم ، ١٣٢ ص يرصد الكتاب أبرز انتهاكات نظام الانقاذ لحقوق الانسان فى السودان كما يرصد انتهاكات الجيش الشعبى لتحرير السودان كما يقدم بعض التوصياتالتى تهدف الى إحداث تطور مواتى لحالة حقوق الانسان فى السودان .

١٣- موريس ، بنى . طرد الفلسطينين وولادة مشكلة اللاجئين : وثيقة إسرائيلية / ترجمة دار الجليل ١٩٩٢

باللغتين العربية والانجليزية

١ - أماني قنديل . المجتمع المدنى فى العالم العربى : دراسة للجمعيات الاهلية العربية - واشنطن منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن ، ١٩٩٤ - ١٣٦ ص ، ٢٢سم يكشف هذا العمل عن ملامح الجمعيات الاهلية العربية ودورها وإسهامها فى تطوير المجتمع المدنى والتى تمتد فى التاريخ العربى الى القرن السابع عشر .

باللغتين العربية والفرنسية

١ جامعة الروح القدس . المجلة القانونية - الكسليك . بيروت : كلية الحقوق جبيل ، مجلة سنويةصدر العدد الاول منها عام ١٩٩٢ وقد صدر منها حتى الان ثلاثة أعداد وهى معينة بالشؤون والابحاث القانونية والتعديلات الدستورية من وجهات نظرية وعملية مع التركيز على لبنان

مكان وجود هذه المجلة . تصدر هذه المجلة باللغتين العربية والفرنسية

باللغة الفرنسية

1. BOVEN , Theo van au Dea de l'etat : le Droit International et la Defense des droits de l'etat Homme Paris : Ammesty International , 1992 . 373 P , 24 cm

2 - Fond Rene Seydoux Pour le monde Mediterranean ...Repertoire Mediterranean , 1993 - 299 p; 30cm

باللغة الإنجليزية

1-General Union of Palestion Writers and Journalist Media and the challenge of change in Palestine-Brussels: International Federation of Journalists 1994

2 - Human Rights Watch World Report 1995 - 360 P 24 cm

3 - lawyers Committee for Human Rights Out of Control : Militia Abuses in thePhilippines - New Yourk : Lawyers Committee for Human rights , 1990 - 22 cm , 149PP

4 - Middle East Report No 192 ALGERIA : Isamism The state and the Political of Eradication - W ashington : Middle East Report , 1995 -30 cm , 32 PP

5 - Middle East Report NO 191 Iran 's Revolutionary Impasse - Washington : MiddleEast Report , 1994 - 30 cm ,32 pp

6- Olayinka , Koso - Thomas The-Circumcision of Women : A Strategy for Eradiication New Jersey : Zed Book , 1992 - 230p , 22cm

7 - Shahrough Khavi Religion and Political in Clergy-state Relations ;in the pahlavi period. - new york :State university ofnew york ,1980 - 255p:24 cm

8-sherifa Zuhur . Revealing : Islamic Gender Ideology in Contemporary Egypt . -New York: State university of New york ,1992.- 207p :24 cm .

9- Unitednatio .Internal Migration of Women in Developing Countries . Newyork : United Nation , 1993 .-359p ; 30 cm

10-Mutalib , Hussin . Islam ,Muslims and the Modern State : Case- Studies of Muslms in Thirteen Countries .- London : Macmillian press., 1994 ;347 p

11-Twin ,fred .Citizenship and Social Rights : the Interdependence of Self and society - london : SAGE Publication,1994; 197p

12- Meadow Roy ABC of Child Abuse - London :British Medical Journal ;1989 - 60p

بانتظام

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم فى مكتبة المركز

* بالإنجليزية:

1-Center to Center,U.K,InternationalPEN,Bimonthly
2-Councial of Europe . Cases befor the Euorpean Court of Human Rights Strasbourg :Councial of Europe . Non Periodical
3-Human Rights Monitor, Switzerland , International Service of Human Rights Quarterly
4-Human Rights Quarterly ,U.S.A , Morgan Institute for Human Rights and the Johns Hopkins University Press,Quarterly.
5-Human Rights Tribune canda , Human Rights Inernet , Quarterly.
6-Canada , International Freedom of expression exchange , Clearing House ,Ifex , weekly.
7-Middle East Report , U.S.A, the Middle Easr research and information project (MERIP) Bimonthly.
8-Netherland , Quarterly . SIM,Netherland Quarterly of Human Rights.
9-The Family Planning Manager, U.S.A, Management Strategies for improving family planning service delivery , Quarterly.
10-France International Institute of Human Rights The Journal of the IIHR,Quarterly.
11-The Tribune ,A Woman and Development Quarterly ,U.S.A International Women's Tribune Center, Quarterly.
12-Torture Denmark International Rehabilitation Council of Torture Victims Quarterly.
13-Zim Rights news Zimbabwe , Zim Human Rights Association , Monthly.
14-Human Rights Newsletter. Ciro : Afro - Asian Solidarity Organization Bimonthly.

* بالفرنسية:

Monthly . La Lettre Du Mois , France , Agir Ensemble pour les droits De L'Homme.

* بالإنجليزية و الفرنسية:

African Human Rights Newslatter the Gamba African Center for Democracy and Human Rights studies, Quarterly.

* بالعربية و الفرنسية

Des Droits de L'Homme,France,Fidration International des Ligue,Weekly.

* بالعربية و الإنجليزية

النشرة الأخبارية لمنظمة العفو الدولية :شهرية.

* بالعربية و الإنجليزية و الفرنسية.

العالم العربى فى البحث العلمى. فرنسا: معهد العالم العربى، نصف سنوية.

* بالعربية

١- أصول . فرنسا أصول الثقافة ؛ غير دورية.
٢- حقوق الإنسان . مصر : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ غير دورية
٣- حقوق الإنسان فى لبنان . لبنان : الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ؛ شهرية
٤- السياسة الدولية. القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الأستراتيجية : الأهرام ؛ فصلية
٥- شؤون عربية . القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ فصلية.
٦- الطريق . بيروت : الطريق . مرة كل شهرين.
٧- الطليعة . القدس ؛ أسبوعية.
٨- القانون و حقوق الإنسان . مصر : اتحاد المحامين العرب ؛ شهرية.
٩- كراسات استراتيجية . القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية . الأهرام ؛ مرة كل شهرين.
١٠- المجتمع المدنى . مصر : مركز ابن خلدون ؛ شهرية.
١١- مجلة الدراسات الفلسطينية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ فصلية.
١٢- مستقبل العالم الأسلامى . مالطا : مركز دراسات العالم الأسلامى ؛ فصلية .
١٣- المستقبل العربى . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ؛ شهرية.
١٤- منبر الشرق . القاهرة : المركز العربى الإسلامى للدراسات ؛ مرة كل شهرين
١٥- منبر الصحة و البيئة . مصر : جمعية التنمية الصحية و البيئية ؛ غير الدورية.
١٦- النداء الجديد . مصر : جمعية النداء الجديد ؛ شهرية.
١٧- نشرة حقوق الإنسان - نشرة إخبارية . مصر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ؛ شهرية.
١٨- النهج . سوريا : مؤسسة الأبحاث و الدراسات الاشتراكية فى العالم العربى ؛ فصلية.

بالعربية و الإنجليزية :

النشرة الأخبارية لمنظمة العفو الدولية . لندن منظمة العفو الدولية ؛ شهرية.

بالعربية و الإنجليزية و الفرنسية :

العالم العربى فى البحث العلمى . فرنسا : معهد العالم العربى ، نصف سنوية.

سواسية SAWASIAH No. 3
March 1995 ■ ISSUED BY CAIRO INSTITUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDIES

دور المنظمات غير الحكومية أثناء النزاعات المسلحة

فـاتح عـــزام *

عملت دائما منظمة " الحق " على تنشيط آليات الحماية الواردة فى القانون الدولى الانسانى ، فى نفس الوقت الذي

لم تكف فيه إسرائيل عن انتهاكه دون عقاب ، وذلك بارتكاب أعمال القتل والجرح العمديين وهدم المنازل ، والإتلاف ، العمدي للمتلكات ، والابعاد والعقاب الجماعى .

وفى المقابل تمحور دور منظمة " الحق " على عدة مجالات :

* نجحنا الى حد ما فى إعادة إثارة موضوع الطبيعة الملزمة للمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الاربع ، والتى تنص على " تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بان تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها فى جميع الاحوال " ،فبدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا النقاش فى بداية الثمانيات ، على أمل أن يدفع ذلك بالدول الأعضاء على العمل لوضع حد لسلوك إسرائيل.

* بشكل تدريجى بدأت تجد هذه الحجة أنصارا ، واستخدمها مجلس الامن فى قراره رقم ٦٨١ (فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠) ، وهى المرة الاولى التى أشار فيها مجلس الأمن بوضوح وبلا مواربة الى المادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الاربع . اقترح نفس القرار عقد لقاء بين الاطراف العليا الموقعة على اتفاقيات جنيف " لمناقشة التدابير التى يمكنهم اتخاذها بمقتضاها"

* ركزت منظمة الحق أيضا على العلاقات الثنائية المتبادلة بين مختلف الدول وبين إسرائيل والفكرة هى أنه يمكن لكل من هذه الدول عندما تفى بالمسئوليات التى تفرضها عليها اتفاقيات جنيف ، أن تضغط على إسرائيل من خلال العلاقات المشتركة بينها .

ثم أحرزت تلك الاستراتيجية نجاحا محددا عندما اوقفت السوق الأوربية المشتركة بعض الاتفاقيات والمباحثات مع إسرائيل ، مثل اتفاقيات التعاون فى مجالات التربية والتعليم والبحث العلمى والاقتصاد ، لتلزم إسرائيل بتعديل سلوكها .

لكن للقانون الدولى طبيعة خاصة ، لا سيما قانون النزاع المسلح ، حيث يعتمد تطبيق هذا القانون على شبكة معقدة من الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية ، وعلى العلاقات المتبادلة بين الدول . وقد انتهت كل جهودنا بالوقوع فى شراك هذه الشبكة ، وقامت صعوبات هائلة فى وجه إصدار أو تنفيذ قرارت الأمن بسبب الفيتو الذي تهدد به أو تستخدمه الحكومة الأمريكية ، حتى النجاحات المحدودة التى أحرزناها ، اكتسحتها امواج حرب الخليج ، فكافا الاوربيون إسرائيل على ما قدمته من دعم فى تلك الحرب بإلغاء كل ما سبق أن اتخذوه ضدها من عقوبات ، كما عززت الولايات المتحدة دعمها المطلق لإسرائيل

الدرس واضح : طالما ظل تنفيذ القانون الإنسانى وقانون حقوق الإنسان رهنا باعتبارات سياسية ، يظل الأمل فى تحقيق الحماية التى تعد بها هذه القوانين ضئيلا . ومع ذلك يظل على عاتق المنظمات غير الحكومية المعينة بحقوق الإنسان مسئولية الاستمرار فى رثارة قضايا الحماية الفعالة ، وأن تخاطب الدول الاعضاء فى المجتمع الدولى وتقنعها ، بل وتضغط عليها لرفع مستوي الحماية التى تضمنها الى اقصى حد .

* إن أفضل حل للمشكلات الراهنة وأقربها الى التطبيق العملى هو إتباع استراتيجية تبنى على أساس قانونى ، تهدف الى تأكيد المسئولية القانونية لتلك الدول .

* ينبغى على المنظمات غير الحكومية أن تفحص سجل بلدانها فيما يخص تنفيذ التزاماتها بتقديم مجرمى الحرب ومنتهكى حقوق الإنسان فيها الى العدالة أمام محاكمها المحلية ، دون التفات الى المعايير السياسية لتحديد من الذي يحاكم ومن الذي لايحاكم .

* يجب متابعة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٨١ ، الداعى لعقد بين الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف لمراجعة مدى الالتزام بإعمالها.

* هناك أيضا الاستراتيجية التى تقوم على مراقبة تجارة السلاح الدولية ، واشراك المنظمات غير الحكومية فى الدول الصناعية فى مراقبة بيع الأسلحة للبلدان المتورطة فى صراعات مسلحة داخلية أو دولية .

* إنه لمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن النضال من أجل الحماية الإنسانية لا يقوم فقط حيث ينشب صراع مسلح على الساحة بل ينبغى أن يقوم هذا النضال أيضا حيث ينتهك صانعو القرار المؤثرون حقوق الإنسان ينبغى إذن خوض غمار هذا النضال فى ساحة الزمم المتحدة ، وفى بلاط كل حكومة .

* واذا أردنا أن تتحقق الفاعلية للعمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية المحلية ونظائرها الدولية فلابد من تعزيز التنسيق بينها والوصول مباشرة إلى صانعى القرار فى جهد مشترك للضغط عليهم ، ومن المهام فى هذا الاطار ، العمل على جذب جماعات نزع السلاح والسلام إلى نهج حقوق الإنسان.

■ على أجندة ■

* المعوقات الثقافية التى تحول دون تمتع المرأة العربية بحقوقها الأقتصادية و الاجتماعية

* مسؤليات المجتمع المدنى إزاء الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية.

* تقييم دور المجتمع المدنى المصرى فى مواجهة كاوثة السيول

* الحق فى العمل و آليات العمل الدولية

** موجز لورقة أعدها فاتح عزام مدير منظمة " الحق" الفلسطينية (رام الله)، و عضو بمجلس امناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتقديمها إلى " ملتقى المنظمات غير الحكومية حول حقوق الإنسان – فيما وراء فيينا " المقرر انعقادة فى يونيو ١٩٩٥ فى اوبسالا بالسويد. و العنوان الأصلى للورقة هو " دور المنظمات غير الحكومية فى حماية و تعزيز حقوق الإنسان و القانون الدولى الأنسانى اثناء النزاعات المسلحة.*

سواسية، نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الإنسان [CIHRS] – تنفيذ مركز دولفين للكمبيوتر تليفاكس / ٣٤٤٦٩٧٧